



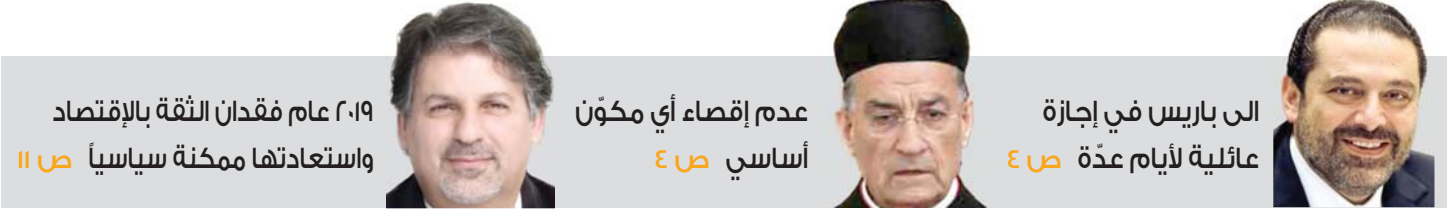
العدالة  
٥١٨٣  
الحقيقة  
٥٤٣٢

لأجل لبنان

# الشرف

مستمرة في الصدور منذ ١٩٢٦  
الاثنيين ٣٠ كانون الأول ٢٠١٩ / العدد 21133 / 16 صفحة / 1000 ليرة

شركة سويسرية تسعى لشراء حصص  
في فنادق لبنانية متعثرة ص ١٠  
مقتل وجرح العشرات بقصف أميركي  
على «حزب الله» العراقي ص ١٢

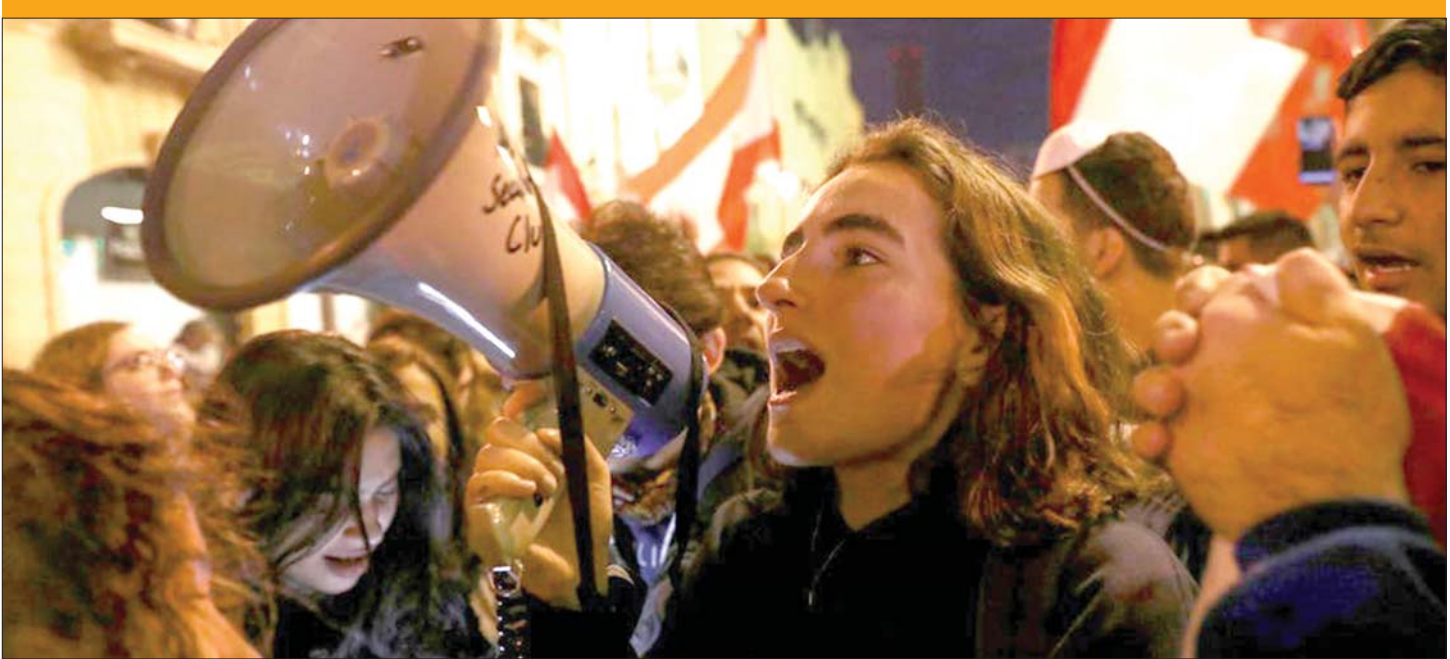


٢٠١٩ عام فقدان الثقة بالإقتصاد  
واستعادتها ممكنة سياسياً ص ١١

عدم إقصاء أي مكّون  
أساسي ص ٤

الى باريس في إجازة  
عائلية لأيام عدّة ص ٤

## المحاصرة وذهنية ما قبل ١٧ تشرين تحكمان التأليف ص ٢-٣



تجدد التظاهرات أمام منزل الرئيس المكلف الدكتور حسان دياب... وصرخة من الأعماق: إعتذرا!

## ٥ أماكن قد تنطلق منها الحرب العالمية الثالثة في ٢٠٢٠ ص ١٣

حديث الاثنيين

عقبات أكثر  
تسهيلات أقل

بقلم: وليد الحسيني  
«التبعية» تهمة ينكرها حسان  
دياب.

الرئيس المكلف، والمكلف  
جداً، يصر على وصف نفسه  
بالمستقل، متجاهلاً أن من  
صعد به إلى المنذنة، يستطيع  
إنزاله منها. وأن «الطنجرة»  
تطبخ ما يضع فيها الطباخ.

← التتمة على الصفحة ١٥

رأي الشرف

... والاتي أعظم!

فكر الرئيس ميشال عون غير  
مكّون لحكم بلد مثل لبنان  
أنشئ على التوافق، فالجنرال  
ليس مسيساً بمعنى أن  
السياسة أخذ وعطاء، وهي  
«فن الممكن» كما يصفونها،  
فتاريخ الرجل كله عناد.

فيوم كلفه الرئيس أمين  
الجميل تشكيل حكومة

← التتمة على الصفحة ٢

عوني الكعكي

aounikaaki@elshark.com

تحديات صناعة  
الإعلام



بقلم عماد الدين أديب

هناك أزمة خانقة قد تطيح  
بكتير من وسائل الإعلام العربي  
في خلال الأشهر المقبلة.

في السعودية، التي تعتبر أكبر  
← التتمة على الصفحة ١٥

٢٠٢٠ سنة العراق...  
وإيران أيضاً



بقلم خيرالله خيرالله

بدأت في العراق ولن تنتهي  
في العراق. لاتزال ارتجاجات  
الزلازل العراقي الذي وقع في  
العام ٢٠٠٣ تتردّد الى اليوم في

← التتمة على الصفحة ١٥



يهود في نيويورك أمام الكنيس الذي تعرض للهجوم امس

عام قياسي أميركي بالقتل الجماعي ص ١٣

## عجاجة محاضراً في طرابلس: لجسم أسعار محلات الصيرفة



عجاجة محاضراً بالمصاويرين

نظمت للجنة العلمية في نقابة المهندسين في طرابلس، ندوة حوارية مع الباحث الاقتصادي الأستاذ في الجامعة اللبنانية البروفسور جاسم عجاجة، بعنوان «واقع الاقتصاد اللبناني: التصنيف، المصارف، الودائع والليرة».

وانطلق عجاجة في مقاربتة من منطلق «حاجات المواطن الأساسية التي هي من صلب الحاجات الفسيولوجية التي حددها ماسلو في هرمه الشهير». وشرح التكوين الهيكلي للإقتصاد اللبناني، حيث أبرز عيوبه «وإعتماده على الإستيراد لسد حاجاته من السلع والبضائع مما يخلق عجزاً في الميزان التجاري أصبحت إبعاده خطيرة على الكيان اللبناني». وربط بين عجز الميزان التجاري وإحتياجات مصرف لبنان من العملات من خلال ميزان المدفوعات.

ثم أظهر أرقام المالية العامة «والإنفاق المفرط الذي حمل الخزينة أعباء خيالية بلغت ١٧٥ مليار دولار أمريكي منذ العام ٢٠٠٧ وحتى أيلول ٢٠١٩». وشرح آلية تأثير العجز في الموازنة على الإقتصاد وعلى

## تحذير «بلومبرغ» من خطورة استحقاق ٩ آذار مثير للسخرية

توقف مراقبون ماليون امام مضمون تقرير وكالة «بلومبرغ» الأميركية الذي رصدت فيه المخاطر التي ينبغي للمستثمرين الأجانب الالتفات إليها في الشرق الأوسط في العام ٢٠٢٠، و«سخر» بعضهم من حجم التحذير الذي اطلقتها الوكالة عندما قالت ان «لبنان ليس في منأى من تداعياتها»، واعتبروه مضحكاً.

وقال رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية والخبير السابق لدى كبريات المؤسسات المالية الدولية الدكتور منير راشد لـ«المركزية» انه ليس من الضروري الأخذ بمجمل التقارير التي تتحدث عن الوضع النقدي والمخاطر المحيطة به في لبنان رغم حجم المصاعب التي تواجهنا منذ سنوات وخصوصاً في هذه المرحلة بالذات. وقال رداً على سؤال عن حجم التحذيرات التي اطلقتها الوكالة للمستثمرين الأجانب «لا داعي لوكالة بحجم وكالة «بلومبرغ» ان تحذر المستثمرين الأجانب في سندات الخزينة اللبنانية، لأكثر من سبب (...)».

ورداً على تشكيك الوكالة بعدم قدرة لبنان وتعثره في الواقع بعد السماء عن الارض».

## وديع كنعان: شركة سويسرية تسعى لشراء حصص بفنادق متعثرة في لبنان

الذي يشكل ٧٠٪ من السوق السياحي في لبنان». وسأل: «أين الخطط والسياسات السياحية»، واعتبر ان «مبادرة visit lebanon التي سرنا بها في البداية هي غير كافية، وهي وسيلة يمكن ان تعتمد عليها اي نقابة او شركة سياحة وسفر، بينما الذي نحتاجه هو أكثر من ٢٠ مبادرة مماثلة في السنة».

وكشف عن «التواصل مع الشركات المالية الداخلية العالمية من خلال لبنانيين على رأس شركات في الخارج، لأنني مؤمن بأن هناك شركات تبحث عن الفرص، والفرصة اليوم للاستثمار، وهناك شركة في سويسرا مثلاً هدفها شراء حصص في فنادق خمسة نجوم متعثرة، وتتواصل معها، وهدفنا جمع أكثر من شركة عالمية مع أصحاب المؤسسات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، للحفاظ على استمرارية المؤسسات، لان المصارف ذبحت القطاع الفندقي».

ورأى ان «العائلة السياحية اليوم تدير أزمته، ونحن نعيش تراكبات منذ التسعينيات. واليوم بنتا في مرحلة جديدة تتطلب خطة إنقاذية مرحلية، من دون إغفال الرؤية الشاملة التي أعدناها قبل عامين في لجنة السياحة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطحناها على القطاعين العام والخاص».

توجه رئيس لجنة السياحة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وديع كنعان الى وزير السياحة المقبل بالقول «فعل الإدارة، ولا تختصرها بمكتبك، لأننا نريد إدارة ناشطة، ولتكن هناك هيئة لتنشيط السياحة، يكون للقطاع الخاص الدور الأساسي فيها، ولتكن هناك شراكة حقيقية مع القطاع العام ولا تتضارب صلاحيات الوزارة مع صلاحيات الهيئة لربما نستطيع ان نصرف الاستقرار الأمني والسياسي عندما يعود بازدهار سياحي اقتصادي».

وسأل: «كيف يمكن الحديث عن رزم سياحية وطاقات Charter الى لبنان، اذا كانت البنى التحتية السياحية غير كافية، وما لدينا لا يتعدى الـ ٢٤ ألف غرفة تتوزع على ٤٦٠ فندقاً ومتوسط عدد الغرف بالفندق يتراوح بين ٤٠ و٦٠ غرفة موزعة على الأراضي اللبنانية؟».

ولفت الى ان «أولوية الفندق اليوم ليست مستحقات المصارف بل تسديد راتب الموظف وفواتير المازوت والكهرباء»، مذكراً ان «نسبة الإشغال الفندقي كحد أقصى هي ٢٥٪ علماً ان الحجوزات عادة في شهر كانون الأول لا تتعدى الأيام القليلة، بين عيد الميلاد ورأس السنة، وتعتمد إجمالاً على المغترب اللبناني

وأعلنت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، في بيان، أن الخبرة الدكتور كارول سخن، زارت «المستشفى اللبناني - الفرنسي في زحلة، بتكليف من القاضي المنفرد في محكمة جازة زحلة، حيث كان الهدف الكشف عليه وتحديد ماهية النفايات الناتجة عنه، وتبين ما إذا كانت هناك معالجة للنفايات الطبية السائلة والصلبة، قبل التخلص منها في المجاري العامة وفي حاويات النفايات».

وأشارت إلى أن سخن جالت في أقسام المستشفى «حيث عاينت عن كثر كل الغرف وكل مخارج الصرف الصحي والصرف الطبي الذي ينتج عن التعقيم والعمليات الجراحية وغسيل الكلى ومختبرات الدم، وقاربت الخبرة معطيات أرض الواقع بالخريطة المفصلة التي استحصلت عليها من جانب ادارة المستشفى».

## بطيش يطلب من سلامة اعتمادات لاستيراد المواد الغذائية

واعتر بطيش ان هذا الإجراء يسمح بتخفيض الكلفة على المستهلك بحوالي ٣٥ في المئة، وهو الفارق بين سعر الدولار لدى الصيرفة وسعر الدولار لدى المصارف. من جهة ثانية، شدد بطيش في حديث تلفزيوني على تعارض مبادئ النظام الاقتصادي الحُر مع وجود سعرين لصرف الدولار، متمنياً على مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، وهما أصحاب الصلاحية في هذا المجال، تحلّ مسؤولياتهما عبر اتخاذ الإجراءات الرديئة التي اناطها بهما القانون.

إثر مراجعات وشكاوى عديدة من مستوردين وصناعيين ومستهلكين، وحماية للامن الغذائي للمواطنين، وجّه وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال منصور بطيش كتاباً الى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تمّن في فيه عليه إدراج المواد الأولية الضرورية للصناعات الوطنية والمواد الغذائية الاساسية من ضمن آلية الاستيراد بموجب اعتمادات، المتبّعة منذ تشرين الأول الماضي، وذلك أسوةً باستيراد القمح والادوية والمشتقات النفطية.





عجاجة

مساعدة لبنان. هذه الشروط التي تفوق قدرة لبنان على تنفيذها، تُلقي بغموض على مستقبل الإقتصاد والمالية العامة في العام ٢٠٢٠. وبالتالي، زاد الهلع في الأسواق مع توقعات بتشديد الإجراءات المصرفية نتيجة تلبّد الرؤية السياسية. هذا الأمر يطرح ثلاثة سيناريوهات:

الأول: رؤية تفاؤلية وتنص على تشكيل حكومة تُرضي الداخل والخارج وتقوم بإجراءات إصلاحية وإنقاذية مما يعني أن العام ٢٠٢٠ سيكون عاماً صعباً ولكن الأمور ستتحسّن ابتداءً من العام ٢٠٢١.

الثاني: رؤية تشاؤمية وتنص على عدم القدرة على تشكيل حكومة أو تشكيل حكومة لا تُرضي الداخل والخارج. هذا الأمر يعني أن المالية العامة ستعاني بشكل كبير كما أن المصارف ستقوم بإجراءات مُتشدّدة على الأمد الطويل إضافة إلى فقدان العديد من المواد الغذائية وزيادة نسبة الفقر وإرتفاع نسبة الجريمة.

الثالث: رؤية وسطية تنص على تشكيل حكومة لا تُرضي بالضرورة الجميع ولكنها ستكون قادرة على إمتصاص جزء من التداخيات الناتجة عن الأزمة الحالية. وبالتالي سيكون الوضع إستمرار للوضع القائم مما يعني إعطاء جرعة أوكسيجن لإقتصاد والمالية العامة من دون أن يكون هناك حلّ مستدام.

## عام ٢٠١٩ عام فقدان الثقة بالإقتصاد واستعادتها مُمكنة.. سياسياً

بروفسور جاسم عجاجة:

بل أن حادثة قبرشمون سلّت الحياة السياسية ودفعت وكالات التصنيف الإئتماني إلى خفض تصنيف لبنان الإئتماني ومعها بدأت المرحلة الثانية من ضرب النظام المالي اللبناني مع بدء المودعين بسحب أموالهم من المصارف خصوصاً بعد إدراج جَمال تراست بنك على لائحة العقوبات الأميركية والذي زاد من الطلب على الدولار بشكل كبير قسم منه ذهب للتخزين والقسم الآخر للتهرب.

الإحتجاجات الشعبية التي إنطلقت في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، دفعت بالمصارف إلى الإقفال لمدة أسبوعين. خطأ جسيم شكّل الضربة الثالثة في النظام المالي اللبناني حيث تمّ فقدان الثقة بشكل شبه كلي بالقطاع المصرفي، بالإقتصاد، وبالسلطة السياسية. فقدان الثقة هذا دفع بالمصارف إلى لجم حركة الدولار بالكاش والتحويل إلى الخارج.

إستقالة الرئيس سعد الحريري في تشرين ٢٠١٩، أعطت القليل من الأمل في بدء التغيير في الإدارة الإقتصادية للبلاد. لكن الإنقسام التقليدي (١٤/٨) والمذهبي عاد ليُطغى على الأزمة وبالتالي عاد لبنان إلى حلقة حلازونية نهايتها الإنهيار خصوصاً أن تشكيل الحكومة تأخر على الرغم من تكليف الرئيس حسان دياب تشكيلها والصعوبات التي يواجهها إن داخلياً أو خارجياً.

الواقع اليوم بالأرقام يُشير إلى وضع غير جيد على الإطلاق. فإيرادات الدولة تراجعت ٤٠٪ منذ إنطلاق الإحتجاجات الشعبية بحسب الوزير علي حسن خليل، والدين العام اللبناني أقفل على ٨٧ مليار دولار أمريكي في نهاية شهر تشرين الأول ٢٠١٩، والإقتصاد اللبناني يُقفل العام على إنكماش سيكون ٠,٥٪ في أحسن الأحوال. وماذا نقول عن أزمة الدولار التي سببتها الضغوطات الخارجية والتي أطاحت بنموذج إقتصادي فاشل مبني على الإستيراد، حيث أن القيود على الدولار الأمريكي دفعت بالعديد من الشركات إلى تقليص نشاطها الإقتصادي وصرف العديد من الموظفين أو خفض أجرهم إلى النصف. أيضاً إنعكست أسعار دولار الصيرفة في أسعار السلع والبضائع وتسببت بأزمة محروقات وخبز وغيرها. ولم تُساعد القوى الخارجية كثيراً في ملئمة الوضع الإقتصادي والمالي، حيث صدر عن مؤسسات دولية عشرات الدراسات المتشائمة التي تتناول الإقتصاد والمالية العامة والتي لجمت إلى حد بعيد رغبة المستثمرين، ساعداها في ذلك جوقّة من الطّبائين الداخليين الذي يتعلون المنابر والشاشات مُبشّرين بإنهيار المالية العامة والإقتصاد... ولبنان! على كلٍ وصلنا اليوم إلى واقع، تفرض فيه القوى الخارجية شروطها

إذا أردنا وصف العام ٢٠١٩، يُمكن القول بكل بساطة أنه عام فقدان الثقة بالإقتصاد، القطاع المصرفي، والسلطة السياسية! هذا الوصف هو وصف لواقع أليم نتج عن التخيّط السياسي الذي يعصف بلبنان منذ إنتهاء الحرب الأهلية والذي منع تطبيق أية سياسات أو خطط إقتصادية.

نعم منذ إنتهاء الحرب الأهلية وحتى الساعة، الإقتصاد اللبناني يسير على مقولة «سرّ وعين الله تراعى». فالخلافات السياسية منعت وضع أو تنفيذ خطة إقتصادية مُتكاملة فيها رؤية إقتصادية لما تُريد الحكومة أن يكون الإقتصاد في المُستقبل. وبالتالي أخذ هذا الإقتصاد، خصوصاً منذ العام ٢٠٠٦، متحاً خدماتياً بإمتياز نظراً إلى الحاجة القليلة لرأس المال في القطاع الخدماتي وسرعة ال Payback على هذا النوع من المشاريع. ومعروفاً أن قطاع الخدمات هو قطاع إقتصادي ذات قيمة مُضافة منخفضة نسبة إلى قطاعي الصناعة والزراعة.

من هذا المنطلق كان مُعظم الإستثمارات التي شهدها لبنان منذ العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٠ إستثمارات في قطاع الخدمات مما يعني أن النمو الإقتصادي كان عرضة للخضات السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد منذ العام ٢٠١١ وحتى اليوم.

إستقالة الرئيس سعد الحريري من السعودية في تشرين ٢٠١٧، كانت نقطة تحوّل في النظام المالي اللبناني. فهذا النظام المعروف بمتانتة وملاءته وقدرته على إمتصاص الصدمات في أحلك الظروف، تلقى ضربة كبيرة تمثّلت بزعة هيكلمته. ومع تزامنها مع إقرار سلسلة رتب ورواتب غير مدروسة، أصبح العام ٢٠١٨ عام تراجع فيه الوضع الإقتصادي والمالي بشكل كبير خصوصاً مع حكومة تصريف أعمال لم تلتزم مرة واحدة بين أيار وكانون الأول من العام ٢٠١٨.

العام ٢٠١٩ ظهر مع حكومة تصريف أعمال وأجواء سياسية وإقتصادية سلبية جداً. لكن تشكيل الحكومة في أواخر كانون الثاني ٢٠١٩، أطفئ مشعة أمل مع إنعقاد القمة العربية الإقتصادية في بيروت وعود قطرية بمساعدات مالية تمثّلت بشراء ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من سندات الخزينة يوروبونديز.

لكن الأمل ما لبس أن بدأ بالتراجع مع بدء النقاش في موازنة العام ٢٠١٩ وما أظهره هذا النقاش من فساد وهدر على كل أصعدة الدولة. ولم يُساعد الإحتقان السياسي في حلحلة الوضع الإقتصادي،

## شقيير: أحكام الصمد الموجهة لديوان المحاسبة انتهاك عليه

ودورها وفعاليتها. وقال البيان «أن أكثر ما نحتاج إليه اليوم هو عدم التدخل والتأثير في عمل مؤسساتنا الوطنية وخصوصاً القضائية للقيام بدورها على أكمل وجه»، معتبراً أن «ما تضمنه بيان الصمد من اتهامات للوزير شقير وتنبيهات لديوان المحاسبة ومطالبة مطولة حيال الأحكام التي قامت بها أوجيرو وأخيراً الاستنتاجات والأحكام الموجهة، يشكل انتهاكاً سافراً لعمل ديوان المحاسبة وضغطاً مباشراً عليه».

وختم البيان بالتأكيد على ان الوزير شقير لن يرذ على مطالعة الصمد حيال العقد بين وزارة الاتصالات وهيئة أوجيرو لوجود هذا الموضوع أمام ديوان المحاسبة كي لا يظهر ذلك وكأنه تدخلاً في عمل الديوان وتأثيراً على قراره، معتبراً أن الكلمة الفصل بهذا الشأن ستكون لديوان المحاسبة وعلينا انتظارها واحترامها.

أصدر المكتب الاعلامي لوزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال محمد شقير بياناً اعتبر فيه ان ما يسوقه النائب جهاد الصمد من اتهامات للوزير شقير حول ضغوط ممارسها على ديوان المحاسبة للتأثير على قرار الديوان حيال موضوع عقد الصيانة وتشغيل الشبكة الثابتة بين الوزارة وهيئة أوجيرو عارية من الصحة ولا تمت للحقيقة بأي صلة. وأكد البيان ان الوزير شقير لم يتدخل لدى ديوان المحاسبة ولم يتصل بأي شخص فيه، لا في هذا الموضوع أو في غيره، مطالباً ديوان المحاسبة بالرد على اتهامات الصمد في هذا الشأن لإظهار الحقيقة أمام الرأي العام اللبناني. وأكد البيان ان ديوان المحاسبة مؤسسة وطنية عريقة ولا يمكن لأحد ان يتدخل في عملها أو يؤثر في قراراتها، وان اتهامات الصمد أول من تصيب بشظاياها صورة هذه المؤسسة الوطنية العريقة

## طريبه: لا مشكلة بالاتفاقات الموقعة مع معيدي التأمين

الشركات، وذلك دليل إلى أن لا مشكلة إطلاقاً في الاتفاقات الموقعة مع معيدي التأمين». وأكد طريبه رداً على سؤال، «إنخفاض أرباح شركات التأمين في العام ٢٠١٩ علماً أن الأرقام النهائية لم تتظهر بعد»، لافتاً إلى أن «الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام تكون الأهم عادةً في تقييم الأرباح، لكن العقود تجددت كلها بين الشركات والمؤمنين الذين يفضلون تسديد أقساط بوالص التأمين والأذخار، بشكل دوري، على أن يتكبّدوا الدفع نقداً لكلفة أي حادث قد يطرأ في هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة».

وأشار إلى أن «تسديد بوالص التأمين يتم بالدولار الأمريكي، لأن التغطية بالدولار، وإذا تحوّل كل شيء إلى الليرة عندها يتغيّر الوضع». كذلك لفت إلى وجود «بوالص بالليرة لكن المؤمن سيخسر القيمة الشرائية لمنزله أو سيارته لأن التسعير سيتم بالليرة».

كشفت رئيس جمعية شركات الضمان إبلي طريبه أن «غالبية الشركات اتفقت مع معيدي التأمين على طريقة الدفع واستطاعت أن تسدّد مستحققاتها كافة للعام ٢٠١٩ وبالتالي لم تواجه أي مشكلة في هذا الإطار، علماً أنها تسدّد مستحققات كل فصل على حدة»، لكنه لفت لـ«المركزية» إلى أن الفصل الأخير يستحق في شباط ٢٠٢٠، كاشفاً عن كتاب وجهه إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة طالباً فيه حلاً دائماً لتحويلات العام المقبل.

وقال طريبه: لم تتأثر عقود الشركات على رغم صعوبة الوضع الاقتصادي، وتم تجديد العقود حالياً مع معيدي التأمين وهم أوروبيون في الدرجة الأولى، وهم يخصوننا بالوقت المناسب لتسديد المستحققات المتوجّبة علينا، نظراً إلى علاقتنا المشتركة المزمّنة وهي ليست وليدة الأمس. وأكدت أن «التغطيات ستستكمل بشكل طبيعي لكل